كـثرةالاستعمـال فـي النحو العربي بين الظاهرة والتوجيه النحوي

عبدالرحمن فرهود جسّاس
قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة ذي قار

المقدمة

امتازت اللغة العربية بكثير من الظواهر اللغوية ميزتها عن سائر اللغات الأخرى ، زيادة على المشتركات بينها وبين هذه اللغات ، وبعد ظهور علوم اللغة وتطورها على يد جهابذة العلماء الذين جمعوا واستقرؤوا وقعّدوا ، بـدأت محاولـة تفسير هـذه الظـواهر . ويعـد النحـو مـن أبـرز أقسـام اللغـة التـي كثـر فيهـا الجـدل والاخـتلاف والتفسيرات المختلفة للظواهر النحوية التي اكتشفها النحويون في أثناء تقعيدهم قواعد النحو ، إلى الحد الذي اتخم فيه هذا العلم ، فلم يترك النحويون ظاهرة إلا ووضعوا لها عللاً وتفسيرات بعضـها لا يخلو من تكلف أو تعقيد أو إدخال لمفاهيم فلسفية أو منطقية أثقلت كاهل المتعلمين . وكان أبرزها قضية العمل والعامل التي نجد دورها بارزاً في تفسيرات النحويين لما لحظوه في كلام العرب من دوران بعض المفردات والتراكيب على ألسنتهم وكثرة استعمالها وما رافق ذلك من تغيير في شكلها أو تركيبها يتماشى مع كثرة استعمالها .

ولفتت هذه الظاهرة انتباه الباحث إذ وجدها بارزة في أقوال النحويين في أثناء تفسيرهم بعض الظواهر النحوية التي ارتبطت بهذه الظاهرة ـ نعني كثرة الاستعمال ـ فالنحويون أرجعوا لها التغييرات التي حصلت على الألفاظ أو التراكيب موضوع البحث فاستحقت ما لا تستحق غيرها ، وفي ذلك قـال سيبويه : " ونحو هذا أكثر من أن يحصى "(١) ، و قال ابن يعيش : " لكثرة الاستعمال أثر في التغيير "(٢) ، وقد عقد السيوطي في الأشباه والنظائر فصلاً في ذلك أسماه " كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية "(٣) ، فحاول الباحث في هذا البحث تسليط الضوء على ما وصفه النحويون بكثرة الاستعمال ، فأثبته بتتبع أقوالهم ، وقسم البحث على موضوعات تحت عناوين نحوية مختلفة تناولها النحويون مفسرين ما حصل فيها من تغييرات كالحذف والإضمار والتقدير واختيار الحركة والإلحاق والترخيم ، ودأب الباحث على مناقشة ما قاله النحويون مؤيداً تعليلاتهم التي تتماشي مع الواقع اللغوي ، ومعارضاً ما امتازت به بعض توجيهاتهم من تكلف وتعقيد واضحين ، محاولاً توجيهها وجهة بعيدة عن المبالغة والتعقيد ، مستنداً في ذلك على رؤية علمية . ثم انتهى البحث بخلاصة لأهم نتائجه .

(في حذف خبر لولا)

تدخل لولا على جملتين أحداهما فعلية والأخرى اسمية ولكن جملتها الاسمية غير تامة نحو : لولا زيد لخرج عمرو ، مما دفع النحويين إلى القول بحذف الخبر بعدها فكان تقديره عندهم : الكون المطلق أي : موجود لأنّ لولا حرف امتناع الثاني لوجود الأول (٤) ، فحاولوا أن يجدوا تفسيراً لحذفه ، فقالوا بكثرة الاستعمال وهذا ما نجده في قول سيبويه : " ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام "(٥) ، وذهب إلى هذا الرأي ابن السراج وابن يعيش (٦) ، وذهبوا إلى أبعد من ذلك ،فأوجبوا في الخبر الذي بعد لولا ما لا يجب في غيره وهو الحذف وامتناع الظهور لكثرة الاستعمال ، قال ابن يعيش : "٠٠٠ حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله " (٧) ٠إلا أن الملاحظ في قول النحاة أنهم قالوا بهذه العلة ـ أي كثرة الاستعمال ـ على ما لم تثبت كثرته بإحصاء كلام العرب كما هو الحال في المنصوبات أو البسملة التي وجب فيها حذف الألف ، ويبدو لي أنهم قصدوا بكثرته أنه صار معلوماً مع لولا لأنها دالة على امتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فصح الحذف لتعيين المحذوف (٨) ،

والدليل على ذلك في ظنّي أنهم أوجبوا الحذف إذا كان الخبر كوناً مطلقاً أي يمكن فيه تعيين المحذوف ومنعوه إذا كان كوناً خاصاً لا دليل فيه على الخبر المحذوف ، بل إنهم أجبوا ذكره قال ابن هشام : " إن الخبر بعد لولا واجب الحذف وإنما ذلك إذا كان كوناً مطلقاً نحو : لولا زيد لكان كذا ، يريد لولا زيد موجود أو نحوه ، وأما الأكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو : لولا زيد سالمنا ما سلم "(٩) .

(نصب المفعولات)

ومما كثر استعماله عند العرب المفعولات ، فالفعل قد يتعدى إلى مفعول به واحد أو أكثر ويتعدى إلى مفعولات أخر قد تصل إلى أربعة وهي : المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه ، وكذلك إلى منصوبات من غير المفعولات كالحال والتمييز(١٠) ، وقد توصلوا إلى القول بكثرتها من موازنة عقدوها بين المرفوعات والمنصوبات فوجدوا أن المنصوبات أكثر في كلام العرب من المرفوعات ، فالفعل الذي ينصب أكثر من مفعول يرفع فاعلاً واحداً " الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة "(١١) ، فدعتهم كثرة المفعولات - ولاسيما أنهم قد وجدوا علامة إعراب المفعولات الفتحة - إلى أن يفسروا نصبها ، فقالوا بخفة الحركة التي أختيرت للكثير وهي الفتحة التي نعتوها بأنها أخف الحركات فجعلت للكثير ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر مايستخفون (١٢) ، أما الفاعل فالأمر فيه العكس ، فلقلته أختيرت له الحركة الأثقل ، فـ"الفاعل أُقل من المفعول والضم أثقل من الفتح فجعل الأثقل للأقل "(١٣) ، قال ابن عصفور : " وإنما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقةً بينهما ، فان قيل فهلا كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب أن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلها خمسة...وأكثرها ثمانية ، وذلك إذا كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ولا يطلب من الفاعلين إلا واحداً ، نصبت طلباً للتخفيف ولم يرفع ولم يخفض لئلا يتوالى به الثقل"(١٤) . ويبدو لي أن ما ذهبوا إليه عين الصواب ، ولا سيما أنه تخريج صوتي يتعلق بثقل الصوت (الحركة) أو خفته ، قال المخزومي :"والمنصوبات في العربية موضوعات كثيرة بعضها يؤدي ، وظيفة لغويّة وبعضه لا يؤدي مثل هذه الوظيفة ، ولكنّه منصوب لأن الفتحة في درج الكلام أخف من غيرها من الحركات "(١٥) ، وهو اتجاه واضح في كلام العرب يتعلق بتركيب الجملة ، فكلّما طالت الجملة مالوا إلى اختيار الحركة الخفيفة وهي الفتحة ، وإنما تطول الجمل بكثرة منصوباتها ٠ فالفتحة " أخف الحركات وأيسرها في النطق ولذلك كثر دورانها في أكثر من معنى من معاني الإعراب ، والواقع أن كثرة الأسماء المنصوبة وتعدد معانيها هو الذي يوحي بذلك ويشير إليه " (١٦) .

(في حذف اسم لا النافية للجنس وخبرها)

قد يحذف اسم لا النافية للجنس عند النحويين كما يحذف خبرها ، ولكن لا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يكون إجحافاً كما يرى الرضي (١٧) ، وذلك في نحو : لا عليك ، ولا كزيد ، ولا كما لعشية عشية ، ويقدر النحويون الاسم في نحو هذا ، حتى يستقيم منهجهم الذي انتهجوه في العمل والعامل فيما يخص عمل لا النافية للجنس ، والتقدير عندهم : لا بأس عليك ، ولا أحد كزيد ، ولا عشية كالعشية ، فالاسم محذوف عندهم لكثرة الاستعمال ، قال سيبويه : " وتقول : لا كالعشية عشية ولا كزيد رجل ... وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ونظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم : لا عليك ، وإنما يريد : لا بأس عليك ، ولا شيء عليك ، ولكنّه حذف لكثرة استعمالهم إياه "(١٨) ، وبمثل هذا قال ابن يعيش والرضي (١٩) .

فالاسم المحذوف في هذه التراكيب مما كثر استعماله عند النحويين وكانت كثرة الاستعمال مدعاةً لحذفه وعدم إظهاره ، ولعل المقصود - إذا أردنا أن نصوب ما قال به النحويون - بكثرة الاستعمال هي كثرة استعمال هذه التراكيب نفسها من دون المحذوف الذي استغني عنه لعلم المخاطب به لأن الحال دال عليه ، والحال الذي نقصده هنا هو المناسبات التي قيلت فيها هذه التراكيب حتى أعتيد على قولها من دون النظر إلى تقدير المحذوف الذي لجأ إليه النحويون جرياً على قواعدهم التي حاولوا إخضاع كلام العرب إليها ، فلو أنهم حملوا هذه الأساليب على ظاهرها لما احتاجوا التأويل أو التقدير الذي لم يستقم لهم دائماً ، ففي جملة لا (عليك) يمكن أن يصح تقدير : اسم

لا المحذوف ، فيكون التقدير : لا حرج عليك ، أو لا شيء عليك ، أو لا بأس ، ولكن لا يصح ذلك مع لا كزيد رجل ولا كالعشية عشية ، إذ يمكن أن تكون لا هذه عاملة عمل ليس فلا نحتاج حينئذ إلى التقدير .

(حذف الفعل في أسلوب التحذير)

ومما كثر استعماله في كلام العرب عند النحويين أسلوب التحذير الذي حاولوا أن يخضعوه إلى قاعدتهم في العمل والعامل ، فعللوا خلو الأسلوب من العامل بحذفه ، وبرروا ذلك بكثرة الاستعمال ، ففي نحو إياك والأسد ، أو رأسك والحائط فعل محذوف ، قال سيبويه : " وحذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من الفعل ..."(٢٠). وأوضح ابن يعيش ذلك بإضافته لزوم الحذف بصورة مباشرة بقوله : " وكثر ذلك محذوفاً حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل من الأصول المرفوضة "(٢١) .

ففعل التحذير يحذف لكثرة استعماله مع كل محذّر منه . ويبدو لي أن كثرة الاستعمال لم تكن مدعاة لحذف فعل التحذير ، وإنما قد يكون الأمر مرتبطاً بجانبين الأول : علم المخاطب به لدلالة الحال عليه ، فاستغنوا بذكر لازمته وهو المحذّر منه عن ذكره ، لأن هذه اللازمة هي الحال الدالة عليه ، قال السيوطي : " وإنما يلزم إضماره مع ايّا مطلقاً ... استغناءً بذكر المحذّر منه عن ذكر المحذّر "(٢٢) ، أما الجانب الثاني : فيرتبط بحال التحذير نفسه ، إذ يتطلب الإيجاز وعدم الإطالة و سرعة القول لخشية وقوع المخوف منه ، قال الرمّاني :" لأن التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف ، فهو موضع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام ، لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام "(٢٣) . وعلل الجامي الحذف بالعلة نفسها وهي ضيق الوقت إذ قال :" وإنما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره "(٢٤) .

(الحذف في أسلوب القسم)

القسم كثير الاستعمال في الكلام ، دائر على ألسنة العرب كثيراً ، لذا أجازوا فيه ما لا يجوز في غيره ، فأكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروباً من التخفيف جرياً على عادتهم فيما يكثر دورانه على ألسنتهم ، إذ يميلون فيه إلى الاختصار والتخفيف ، قال ابن يعيش : " اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ، ولمّا كان القسم ممّا يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة ..."(٢٥)

ودرج النحويون على تفسير هذه الضروب من التخفيف بما يتماشى مع قواعدهم التي وضعوها ، وجعلوا كثرة الاستعمال علة لتفسيراتهم ، فتماشياً مع قضية العمل والعامل قالوا بحذف فعل القسم في نحو: والله لأقومن أو بالله لأقومن والمراد عندهم أقسم والله أو بالله ، أو أحلف والله أو بالله ، ولكنّ هذا الفعل حذف لكثرة الاستعمال ، قال ابن الورّاق : " إنما ساغ ذلك في القسم لأنه كثير الدوران في كلامهم "(٢٦) . وصرح ابن الانباري بكثرة الاستعمال مفسراً حذف فعل القسم ، إذ قال : " إن قال قائل لم حذف فعل القسم ؟ قيل إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال "(٢٧) ، وبه قال ابن يعيش :" فمن ذلك أنهم حذفوا فعل القسم كثيراً ... فقالوا : بالله لأقومن ، والمراد : أحلف بالله " (٢٨) .

ولعلي أرى أن الذي دفع النحويين إلى هذا التفسير التزامهم بقضية العمل والعامل ، ولولا ذلك لأمكنهم القول إن هذا أسلوب من أساليب العرب دار على ألسنتهم وأصبح مألوفاً عندهم لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير ، ينقل إلى المتكلمين بهذه اللغة يستعملونه بألفاظه المختلفة متى ما أرادوا القسم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا أرى سبباً لتقدير الفعل حتى مع اتّباع قواعد النحويين ، لأن هذه الحروف ـ أعني حروف القسم وهي الواو والتاء وألف الوصل المقطوعة وهي تجر الظاهر ، والباء التي نابت عن أخواتها في جر المضمر ـ هي حروف جر ، وحروف الجر عندهم عاملة (٢٩) ، فلم يقولون بفعل محذوف نابت عنه هذه الحروف ؟ السبب هو قضية العمل والعامل وما رافقها من تفصيلات كضعف العامل وقوته وأصل العمل وفرعه ، فالجار والمجرور عندهم شبه جملة ، لا تؤدي معنى مستقلاً ، وإنما معنى فرعياً فكأنها جملة ناقصة (٣٠) .

ولكثرة القسم في الكلام أيضاً جوزوا حذف المقسم به واجتزؤوا بدلالة الفعل عليه ، قال الرضي : " وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله :

وأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك ولكن لم نحد لك مدفعا "(٣١) ، فهم يقولون : أقسم لأفعلن والمعنى : أقسم بالله أو بالذي شاء في القسم به ، وإنما حذف لكثرة الاستعمال (٣٢) . ولكنّهم لم يتكلفوا التأويل فيه .

ولعلي أرى أنّ السبب يرجع إلى عدم ارتباط القضية بالعمل والعامل فاعتمدوا على تحديد المقسم به على المعنى العقلي والعقائدي وقد أوضحه صاحب الميزان بقوله : " إن المقسم به يجب أن يكون أشرف من متعلقه فلا معنى لتأكيد الكلام بما هو دونه في الشرف والكرامة وقد أقسم الله تعالى باسم نفسه ووصفه "(٣٣) .

ولكثرته جاز حذف الخبر في جملته في نحو : لعمرك و يمينك ، فهذه كلها مبتدآت محذوفة الأخبار لكثرة الاستعمال ، وضابطه عند الرضي : " كلّ مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم ، نحو : لعمرك وأيمن الله ، كما يجيء في باب القسم فأنّ تعينه للقسم دال على تعين الخبر المحذوف ، أي لعمرك ما أقسم به ، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف ... لأن القسم موضع التخفيف لكثرة الاستعمال " (٣٤) .

(النداء)

النداء من الأساليب التي يكثر استعمالها في كلام العرب ، لذلك أجازوا فيه ما لم يجز في غيره من الإضمار والحذف والترخيم ، وقد علّل النحويون هذه الظواهر بكثرة الاستعمال .

ففي قولنا : يا زيد فعل مضمر حذف لكثرة الاستعمال ، وتقديره عند النحويين : أنادي زيداً أو أدعوا زيداً أو أريد زيداً ، قال سيبويه : " حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا أريد زيداً فحذف أريد وصارت (يا) بدلاً منها " (٣٥) ، وقد ذهب إلى ذلك جمهور النحويين (٣٦) ، ومنهم السيوطي فيما نقله عن ابن الفلاح قائلاً : " وإنما وجب إضمار الفعل في المنادى لأن الواضع مصور في الذهن انه لو نطق به لكثر استعماله فألزمه الإضمار طلباً للخفة ، لأن كثرة الاستعمال مظنة للتخفيف "(٣٧) .

والمدقق في أقوالهم يجد أن كثرة الاستعمال هي السبب الرئيس في حذف هذا الفعل ، ولكنّهم لم يهملوا الدليل على المحذوف ، إذ جعلوا حرف النداء دليلاً عليه ، " فأصل يا زيد أدعوا زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه "(٣٨) . كما أنهم لم يغفلوا ربط كثرة الاستعمال بخفة النطق ، ولو جعلوا هذا علة للحذف الذي قالوا به لكان كافياً .

وفيما ذهب إليه النحويون من تقدير فعل محذوف لكثرة الاستعمال تكرار لالتزامهم بقاعدتهم في العمل والعامل ، فحرف النداء عندهم ليس عاملاً ، لذا اضطروا إلى القول بتقدير عامل محذوف نصب المنادى ، دل عليه حرف النداء ، فلو أنهم حملوا الكلام على ظاهره وساروا على ما سار عليه بعض النحويين من جعل حرف النداء هو العامل في المنادى (٣٩) ، قال الجرجاوي : " فعامل المنادى حرف النداء أما عند سيبويه وغيره من النحويين فان المنادى منصوب بالفعل المقدر "(٤٠) ، لتخلصوا من الوقوع فيما أنكروه هم ، وهو الجمع بين العوض (حرف النداء) والمعوض (الفعل) ، والوقوع أيضاً في التكلّف الواضح عند دفعهم هذا الاعتراض ، إذ قالوا : " ليس معنى البدل هذا أن يحذف الفعل هذا ثم يؤتى بـ (يا) بل كلاهما مذكور في الأصل ثم حذف الفعل وجعل (يا) بدلاً منه "(٤١) .

ويبدو لي أن التخلص من هذا كلّه يدعونا إلى القول إن النداء أسلوب معروف عند العرب بألفاظ معروفة يستعمل كما هو من دون النظر إلى الحذف أو التقدير ، وإذا أردنا أن نسير على قواعد النحويين فنكتفي بقول من قالوا بعمل حرف النداء ، فنتخلص بذلك من تقدير جملة يا زيد ب(أدعوا زيداً). لأنها جمعت بين أسلوبين متناقضين هما الخبر والإنشاء .

ولكثرة استعمال النداء أيضا جاز حذف ياء المتكلم من المنادى على لغة من يحذف الياء ويعوض عنها بكسرة كما في قوله تعالى : ((يا عباد فاتقون)) (٤٢) ، " ... وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء "(٤٣) .

ولكثرة استعمال النداء أيضاً تصرفوا فيه بما لم يتصرفوا في غيره ، فالحقوا هاءً إلى (أب و أم) المضافين إلى ياء المتكلم بعد حذف الأخيرة فقالوا : يا أبه ويا أمه ، وقد " اختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم "(٤٤) .

للسبب نفسه حذفوا ياء المتكلم في قولهم : يا ابن أم ويا ابن عم ، والقياس في ذلك إثباتها وعدم حذفها إذ قال سيبويه : " حذفوا الياء لكثرة هذا في الكلام "(٤٥) وقد أكده نحويون كثر كالمبرد وابن السراج وابن الحاجب وابن عصفور والجامي (٤٦) .

ولكثرة استعماله أيضا خص بظاهرة الترخيم التي لم يختص بها غيره ، قال سيبويه : " واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم " (٤٧) .

ويبدو أن هذه الظواهر التي امتاز بها النداء تشترك في أن طلب التخفيف منهج سار عليه العرب في كل ما كثر دورانه على ألسنتهم وزاد استعماله في كلامهم ، ونجد هذا واضحاً في قول ابن يعيش : " لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله ، والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها ، فلذلك رخمّوا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في (يا قوم) " (٤٨) . وأكد هذا معظم النحويين (٤٩) .

(نون الوقاية في الحروف المشبهة بالفعل)

من المعروف عند النحويين أن نون الوقاية تدخل الفعل الذي تتصل به ياء المتكلم لتقيه الكسر الذي ليس من علاماته ، بل من علامات الاسم ، قال الرضي : " نون الوقاية تدخل الفعل لتقيه من الكسر ، لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره ... ولمّا منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي أصل علامات الجر ، والفتح والياء فرعاهما ، كرهوا أن يوجد فيه " (٥٠) ، ولكنّهم أجازوا دخولها على الحروف المشبهة بالفعل إذا اتصلت بها ياء المتكلم ، لأن هذه الحروف من وجهة نظرهم تشابه الأفعال من وجوه عدة ، ولأجل هذا الشبه حملت هذه الحروف بعض قدرات الفعل ـ إن صح التعبير ـ ومنها دخول نون الوقاية عليها (٥١) . وذهب آخرون إلى النتيجة نفسها وهي إلحاق النون ولكنّهم عكسوا الأمر بأن جعلوا نون الوقاية وجهاً للشبه وليس نتيجة له (٥٢) .

وأياً كان الأمر ، فنون الوقاية تدخل على الحروف المشبهة بالفعل فيقال : إنّني وكأنّني ولكنّني ..الخ ، ولكنّ النحويين عندما وجدوا أن هذه النون قد تحذف مع اتصال ياء المتكلم بهذه الحروف برروا ذلك بكثرة استعمالها والحاجة إلى التخفيف مع هذه الكثرة ، قال سيبويه : " فان قلت : ما بال العرب قد قالت : أنّي وكأنّي ولكنّي ؟ فإنّه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف ، حذفوا التي تلي الياء "(٥٣) . وقال العكبري : " والأصل في إنّي إنّني وفي كأنّي كأنّني فيؤتى بنون الوقاية لئلا ينكسر آخر الحرف وإنما جاز حذفها تخفيفاً ولكثرة الاستعمال ..."(٥٤) .

والذي ذهب إليه النحويون ينطبق كما يبدو لي مع الواقع اللغوي ، فالتخفيف كما مر في موضوعات هذا البحث سمة امتاز بها العرب فيما كثر على ألسنتهم ، وأكد النحويون ارتباطه بكل ما كثر استعماله وتردد على ألسنة المتكلمين ، ولكن ما يمكن الوقوف عنده ووضعه في دائرة النقد التعليلات التي رافقت قولهم بحذف نون الوقاية من هذه الحروف ، فبعد أن علّلوا اتصالها احتاجوا إلى تعليل حذفها ، فقالوا بالأصلية والفرعية ، فالحروف المشبهة وان شابهت الأفعال ولكنها لا ترتقي إليها في كل صفاتها ومنها إمكان كسرها الذي يحدث عندما تحذف نون الوقاية منها وهو الغرض الذي اتصلت من أجله نون الوقاية بالأفعال لأنها فرع لا يرتقي إلى الأصل ، فالفرّاء يرى أنها ـ أي الحروف المشبهة بالفعل ـ بعدت عن الفعل لأنها ليست على لفظه فضعف لزوم النون بهن (٥٥) ، وصرح الرضي بعدم الأصالة في صفات هذه الحروف الفعلية ـ إن صح التعبير ـ وأنها جاءتها عن طريق المشابهة الأمر الذي يبرر حذف النون ، ولكنّه أضاف سبباً صوتياً يبدو أنه لو اكتفى به لكان الأجدى ، وهو اجتماع الأمثال أي توالي النونات ، إذ قال :" ... وأما جواز حذفها فلأن الإلحاق للمشابهة لا بالأصالة ، ولاجتماع الأمثال في إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ إن ألحقت مع كثرة استعمالها "(٥٦) .

ولعلي أرى أن النحويين لو اكتفوا بالتعليلات التي ترتبط بالجانب الصوتي لوفروا على المتعلم الكثير من الجهد والوقت في التمعن والتفكير في تعليلاتهم التي تحتاج في أحيان كثيرة إلى دقة الملاحظة والتفكر .

(عامل الحال وصاحبه)

يحذف عامل الحال وصاحبه وجوباً عند النحويين إذا لم يكن عاملاً معنوياً ، كقولنا : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائداً ، فصاعداً وزائداً نصبا على الحال بفعل محذوف ، وصاحب الحال لهما محذوف أيضاً والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً ، أو ذهب زائداً ، فالثمن صاحب الحال والفعل هو العامل في الحال (٥٧) .

وهما ـ أي الحال وصاحبه ـ مما كثر استعماله ، فكانت هذه الكثرة مدعاة لحذفهما والاستغناء عنهما ، قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائداً ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه "(٥٨) ، وقال ابن يعيش مصرحاً بحذف صاحب الحال : " أما قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً وبدرهم فزائداً ، فصاعداً وزائداً نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً ، فالثمن صاحب الحال والفعل الذي هو (ذهب) العامل في الحال ..."(٥٩) .

ويبدو أن ما ذهب إليه النحويون هو محاولة إخضاع الكلام كلّه إلى قواعدهم التي كان غرضها حفظ اللغة وتسهيل مهمة المتعلمين ، ولكنّ تركيزهم على قضية العامل أدخل كثيراً من التعقيد والتكلّف في هذه القواعد ، فلا أعتقد أن المعنى في قضية عامل الحال وصاحبه خاف يحتاج إلى هذا التقدير ، بل هو واضح تمام الوضوح ، ولم يكن في نية العربي عندما قاله هذا التقدير ، بل هو مفهوم من السياق ، ولكن إذا أردنا أن نسير على قواعد النحويين فنقول : إن ما ذهبوا إليه من ربط التخفيف بكثرة الاستعمال في هذا الموضوع يتفق مع الواقع اللغوي ، يضاف إليه علم المخاطب به لدلالة السياق عليه .

الخاتمة

ويمكن تلخيصها بالنقاط الآتية :

ـ كانت كثرة الاستعمال في الموضوعات التي ذكرها البحث العلة الرئيسة التي برّر النحويون بها الظواهر النحوية المختلفة .

ـ حاول النحويون من خلال القول بكثرة الاستعمال تبرير ما خرج عن قاعدتهم في العمل والعامل ، فقالوا بحذف العامل في التراكيب التي خلت من العوامل ، جاعلين كثرة الاستعمال السبب وراء هذا الحذف ، مما أدى إلى الوقوع في التعقيد والتكلف .

ـ ربط النحيون كثرة الاستعمال بالتخفيف ، وهذا يتماشى بحسب رأي الباحث مع الواقع اللغوي .

ـ لم تكن كثرة الاستعمال علة لبعض الظواهر النحوية كما رأى النحويون ، بل إنها نتيجة لدلالة الحال عليها أو علم المخاطب بها .

ـ كان المقصود بكثرة الاستعمال في بعض المسائل النحوية علم الخاطب ، وبعضه الآخر قصدوا به كثرة استعمال الأسلوب نفسه ، من دون تأويل أو تقدير .

ـ كان القول بكثرة الاستعمال في بعض المسائل وربطها بتخريجات صوتية يتماشى مع واقع اللغة ، وكان النحويون فيه مصيبين كبد الحقيقة . ولكنّ المأخذ عليهم ربط هذه التخريجات بالتعليلات البعيدة عن جوهر اللغة ، كقولهم بالأصل والفرع .

ـ حمل الأساليب النحوية على ظاهرها وعدم الخوض بالتقديرات والتأويلات يجنب الوقوع في التكلف والتعقيد ، ويؤدي إلى عدم الحاجة إلى التقديرات التي لم تسلم للنحويين دائماً .

الهوامش

(١) الكتاب : ٢٨٩/٣

(٢) شرح المفصل : ١٠٢/٤

(٣) الأشباه والنظائر : ٢٨٨/١

(٤) ينظر : الكتاب : ١٢٩/٢، والأصول في النحو : ٧٥/١، وشرح المفصل : ١٨٥/١

(٥) الكتاب : ١٢٩/٢

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٧٥/١، وشرح المفصل : ١٨٥/١

(٧) شرح المفصل : ١٨٥/١

(٨) ينظر : شرح التصريح : ٢٢٤/١، وهمع الهوامع : ٣٣٧/١

(٩) مغني اللبيب : ٦٠٤/٢ ، وينظر : أوضح المسالك : ٢٢٠/١

(١٠) ينظر : أسرار العربية : ٨٧ـ٨٨، واللباب : ١٠٢، وشرح المفصل : ٧٥/١

(١١) أسرار العربية : ٨٧

(١٢) ينظر : أسرار العربية : ٨٧، واللباب : ١٠٢، وشرح المفصل : ٧٥/١

(١٣) اللباب : ١٥٢/١

(١٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٦٢/١

(١٥) في النحو العربي : ٨٤

(١٦) نحو التيسير : ٨٧

(١٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٣/٢

(١٨) الكتاب : ٢٩٤/٢ـ ٢٩٥

(١٩) ينظر : شرح المفصل : ٤٩٧/٢، وشرح الكافية : ٢١٤/٢

(٢٠) الكتاب : ٣٣٠/١، وينظر : الأشباه والنظائر : ٢٩٠/١

(٢١) شرح المفصل : ٣١٢/١

(٢٢) همع الهوامع : ١٧/١

(٢٣) الأشباه والنظائر : ٣٠٧/١

(٢٤) الفوائد الضيائية : ٣٧٧/١

(٢٥) شرح المفصل : ٢٢٤/٩

(٢٦) العلل في النحو : ٩١

(٢٧) أسرار العربية : ١٤٨

(٢٨) شرح المفصل : ٢٢٤/٩

(٢٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٧٤/١

(٣٠) ينظر : التطبيق النحوي : ٣٦١

(٣١) شرح الكافية : ٣١٨/٤

(٣٢) شرح المفصل : ٢٢٤/٩

(٣٣) تفسير الميزان : ٢٢٥/١

(٣٤) شرح الكافية : ٢٨٤/١

(٣٥) الكتاب : ٢٩١/١

(٣٦) ينظر : شرح المفصل : ٢٤٩/١، والعوامل المائة : ٢٣٩

(٣٧) الأشباه والنظائر : ٢٩١/١

(٣٨) العوامل المائة : ٢٣٩

(٣٩) ينظر : شرح المفصل : ١٢٧/١

(٤٠) العوامل المائة : ٢٣٩

(٤١) المصدر نفسه : ٢٣٩

(٤٢) سورة الزمر : ١٦

(٤٣) الكتاب : ٢٠٩/٢، و ينظر : النكت : ٣٨٧/١، وشرح المفصل : ٢٨١/٢

(٤٤) الكتاب : ٢١١/٢

(٤٥) المصدر نفسه : ٢١٤/٢

(٤٦) ينظر : المقتضب : ٢٥١/٢، والأصول في النحو : ٤١٦/١، والإيضاح في شرح المفصل : ٢٨٢/٢، والفوائد الضيائية : ٣٤٠/١

(٤٧) الكتاب : ٢٣٩/٢

(٤٨) شرح المفصل : ٢/ ٢٩٩

(٤٩) ينظر : الجمل : ١٨١، وشرح الجمل : ١١٣/٢،وشرح الكافية : ٣٦٠/١، والفوائد الضيائية : ٣٤١/١

(٥٠) شرح الرضي على الكافية : ٤٤٩/٢

(٥١) المصدر نفسه : ٤٥٢/٢

(٥٢) ينظر : أسرار العربية : ٦١، ولمع الأدلة : ١٣٩، وشرح المفصل : ١٠٢/١

(٥٣) الكتاب : ٣٦٩/٢

(٥٤) اللباب : ٢١٨/١

(٥٥) ينظر : شرح المفصل : ٩١/٣، وشرح جمل الزجاجي : ٤٣٥/١-٤٣٦

(٥٦) شرح الرضي على الكافية : ٤٥٢/٢

(٥٧) ينظر : الكتاب : ٢٩٠/١، و شرح المفصل :٤٠١/٢، وشرح جمل الزجاجي : ٤١٦/٢

(٥٨) الكتاب : ٢٩٠/١

(٥٩) شرح المفصل :٤٠١/٢ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٨/٢، وشرح ابن عقيل : ٢٨٥/٢

ـ شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش بن علي النحوي(ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق: احمد السيد سيد احمد ، مراجعة وضبط : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية ، القاهرة(د.ت).

ـ كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق :عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، الطبعة الأولى مؤسسة الصادق ، طهران ،١٣٧٨هـ .

ـ المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيوت ، لبنان ، ١٩٩٨م .